

أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - دراسة قياسية باستخدام  
بيانات بانل للفترة 1996-2017

سي جيلالي هاشمي<sup>1</sup>، مختاري فيصل<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة مصطفى اسطيمبولي - معسكر (الجزائر)، hachemi.sidjillali@univ-mascara.dz

<sup>2</sup> جامعة مصطفى اسطيمبولي - معسكر (الجزائر)، faycal.mokhtari@univ-mascara.dz

**Impact of economic and political stability on economic growth in the Middle East and North Africa: an empirical study using panel data (1996-2017)**

SI DJILALI Hachemi , MOKHTARI Faycal

تاريخ الاستلام: 2020/03/13؛ تاريخ القبول: 2020/08/08؛ تاريخ النشر: 2020/12/30

**ملخص :**

تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة تأثير الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 21 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة 1996 - 2017 ، وقد قمنا بإجراء تقديرات نموذجية مختلفة لدراسة تأثير متغيرات الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي، تشير نتائج التقديرات إلى وجود تأثير كبير وقوي لمعدلات التضخم والبطالة على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت نتائج البحث أن الاستقرار السياسي وضبط الفساد له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الكلمات المفتاح: الاستقرار الاقتصادي؛ الاستقرار السياسي؛ النمو الاقتصادي؛ دول MENA؛ بيانات بانل.

تصنيف JEL : C23 ؛ E00 ؛ O11

**Abstract :**

This paper examines the impact of economic and political stability on the economic growth of a sample of 21 countries in the Middle East and North Africa (MENA) region during the period 1996-2017, and we have conducted various model estimates to study the impact of economic and political stability variables. On economic growth, the results of estimates indicate a significant and strong impact on GDP per capita growth, and research results show that political stability and the control of corruption have a positive impact on economic growth in the Middle East and North Africa.

**Keywords:** Economic stability; political stability; economic growth; MENA countries; Data Panel.

**Jel Classification Codes :** C23; E00; O11

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

سي جيلالي هاشمي ، مختاري فيصل (2020)، أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1996-2017، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08 (العدد 02)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 - سكيكدة-، ص 211 - 223.

## 1. مقدمة.

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي من أولويات صناع القرار السياسي والاقتصادي ومبتغى تسعى إليه جميع الدول، إذ أن الانخفاض الحاد في مؤشرات الأداء الاقتصادي قد يكون له انعكاس على الأوضاع الاجتماعية وهذا ما يخلق حالة من عدم اليقين ويسبب عدم الاستقرار السياسي ومن هنا تظهر أهمية دراسة تأثير الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي، فقد مرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحالة من التخبط والاضطراب فأربعة من بلدانها وهي سوريا والعراق وليبيا واليمن، سقطت في هاوية الحرب الأهلية التي تسببت في خسائر فادحة في الأرواح والبنية التحتية المادية، وفرّ 15 مليون شخص من منازلهم إلى بلدان هشة تعاني من مشاكل اقتصادية، كالأردن ولبنان وجيبوتي وتونس، مما أدى إلى ظهور أكبر أزمة لاجئين في العالم منذ الحرب فقد انخفضت توقعات النمو بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 0.6% عام 2019، بالإضافة إلى حدة الصعوبات الاقتصادية العالمية والانكماش الملحوظ في الاقتصاد الإيراني بسبب التوترات الجيوسياسية المتفاقمة وما زال الصراع متأججاً في سوريا واليمن وليبيا، على الرغم من تراجع حدته، وقد أسهم ذلك في زيادة معدل الفقر المدقع بالمنطقة، الذي تضاعف تقريباً من 2.7% عام 2011 إلى 5% عام 2015، فحتى البلدان التي سجلت معدلات نمو مرتفعة، مثل جيبوتي ومصر، لم تنخفض فيها معدلات الفقر بشكل كبير، كما أن جهود الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار في العراق تجري بوتيرة بطيئة، مما أسفر عن ذلك اندلاع اضطرابات اجتماعية مؤخرًا ويستعد الأردن ولبنان، اللذان لا يزالان يتحملان تكلفة ملايين اللاجئين السوريين، للشروع في إصلاحات اقتصادية محلية، رغم استمرار التحديات وفي تونس ربما تكون الانتخابات قد أبطأت أجندة الإصلاح، لكنها حفزت النقاش حولها، ولا يزال المغرب مستقراً رغم بطء وتيرة النمو، ويعد معدل النمو في جيبوتي البالغ 7% عام 2019 هو الأسرع في المنطقة، رغم أنه لم يكن ذا أثر يُذكر على مستوى مؤشر الفقر المرتفع في البلاد كما لا يزال معدل النمو في مجلس التعاون الخليجي عند حوالي 2%، مع تطبيق إصلاحات في العديد من البلدان أبرزها المملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن يسجل معدل النمو بالمنطقة 2.6% عام 2020 و 2.9% عام 2021 (Mondiale, 2019)، وعلى ضوء ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

## كيف يؤثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

**منهج الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة سنقسم الدراسة إلى قسمين، حيث سنتناول في القسم الأول موجز عن بعض الأدبيات والدراسات السابقة التي تناقش تأثير الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي، وفي القسم الثاني سنقوم بدراسة أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة بين 1996-2017 باستخدام بيانات بانل (data panel).

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في أنها أحد الموضوعات الأكثر تداولاً على نطاق واسع بين الاقتصاديين وصانعي السياسات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وفي هذا الشأن، فإن الغرض من الدراسة هو استعراض الأدبيات الشاملة لهذه العلاقة، مع التركيز على المناقشات النظرية والدراسات التجريبية، من أجل استخلاص واستنتاجات جوهرية، والتي يمكن أن تكون مفيدة للدراسة، كما تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة وتقييم الوضع الاقتصادي والسياسي وتأثيره على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

## 2. عرض موجز عن بعض الأدبيات والدراسات السابقة.

تتفق أغلب الأدبيات والدراسات السابقة على أن هناك علاقة بين الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي الكلي، تشير الدراسات التجريبية إلى نتائج مختلفة وفقاً لمناطق مختلفة من العالم، وخلال فترات مختلفة أن هناك تفاوت في تأثير الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي وفي هذا السياق سنستعرض أهم الدراسات التي تثبت صحة ذلك ونذكر:

دراسة (Berthélemy, Kauffmann, Renard, & Wegner, 2002) والتي تهدف إلى تقييم ديناميكية المؤسسات السياسية وتكيفها مع الاضطرابات السياسية والتفاعل الناجم عن ذلك مع الأداء الاقتصادي الكلي، لعينة تتكون من 22 بلداً إفريقياً خلال الفترة 1996-2001، باستخدام ثلاثة مؤشرات سياسية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي ومؤشر مرونة النظام السياسي ومقياس تصلب النظام السياسي، تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الاضطرابات والنظام السياسي، كما أن الأداء الاقتصادي في أفريقيا يتفاعل مع العوامل السياسية، وأن سلوك القيادة السياسية يلعب دوراً رئيسياً في تفسير استياء السكان، كما تشير النتائج إلى أن التطورات السياسية ليست مدفوعة بالأحداث السياسية فحسب ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الاقتصادية، ويذكر الباحثون أن البلدان التي شهدت نمواً أسرع كانت أقل عرضة لحالة عدم الاستقرار السياسي، وأن التوترات السياسية لها تأثير سلبي مباشر على تراكم الاستثمارات الخاصة، مما يؤثر على النمو بشكل غير مباشر، ويظهر أن البلدان التي تعاني من عدم استقرار سياسي تحقق عوائد منخفضة في الاستثمار، مما يؤثر ذلك سلباً على الأداء الاقتصادي ويزيد من عدم اليقين بشأن الأوضاع والسياسات الاقتصادية المستقبلية (Carmignani, 2003)

تبحث دراسة (Khan & Saqib, 2011) في أثر عدم الاستقرار السياسي على التضخم في باكستان للفترة بين 1951 - 2007، تستخدم الدراسة نموذجين مختلفين، وذلك بتطبيق تقنية تقدير GMM وطريقة OLS القياسية في النموذج الأول: "النموذج النقدي"، وتطبيق منهجية GMM في النموذج الثاني الذي يقدر المحددات غير النقدية لنموذج التضخم، تشير نتائج النموذج "النقدي" إلى أن تأثيرات المحددات النقدية هي هامشية إلى حد ما وأنها تعتمد على البيئة السياسية في باكستان، وأشارت نتائج النموذج "غير النقدي" وجود علاقة إيجابية بين عدم الاستقرار السياسي والتضخم، خلصت الدراسة إلى أن السيطرة على التضخم في بلد مثل باكستان أمر ضروري لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

ويدرس كل من (Jaouadi, Arfaoui, & Ziedi, 2013) تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، في ظل انتشار ثورات الربيع العربي منذ عام 2011، حاولت الدراسة إلقاء الضوء على واقع العلاقة بين البيئة السياسية والنمو لعينة تضم 69 بلداً نامياً للفترة بين 1985-2012، توصل التحقيق التجريبي لهذه الدراسة عن أهمية الاستقرار السياسي كعامل محدد وأساسي في تحفيز النمو الاقتصادي للبلدان النامية ويوضح التأثير السبي للبيئة الغير المؤكدة والأمن على النمو.

تهدف دراسة (Abdelkader, 2015) إلى تحديد ما إذا كان هناك علاقة بين عدم الاستقرار السياسي، وعدم اليقين، والنظام السياسي، من جهة، والنمو الاقتصادي في مصر، من جهة أخرى، وقام الباحث باختبار تأثير عدم اليقين الناجم عن الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة على النمو الاقتصادي في مصر واستخدام بيانات السلاسل الزمنية من 1972-2013 لتحديد العلاقات على المدى القصير وال المدى الطويل. النتائج تؤكد الأثر الإيجابي لمستوى الديمقراطية على النمو الاقتصادي، في حين تؤكد الأثر السلبي لحالة عدم اليقين على النمو الاقتصادي ومع ذلك، فإن تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي غير واضح في حالة مصر، ويؤكد الباحث أن هذه النتائج مفيدة لصانعي السياسات التي تستهدف النمو الاقتصادي في مصر في الأجلين القصير والطويل.

وتحقق دراسة (Masry, 2015) في الفرضية القائلة بأن عدم الاستقرار السياسي وضعف العوامل المؤسسية يؤثران سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية، تبين نتائج الدراسة إلى أن التعديلات الوزارية لها تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي، حيث يؤدي تغيير رئيس الوزراء أو شغل 50% من المناصب الوزارية من قبل وزراء جدد في غضون سنة سيؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي بنسبة 1.39 نقطة مئوية تقريبًا، وتوصي الدراسة على ضرورة إيلاء اهتمام للأبعاد الاجتماعية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية واعتماد مفهوم النمو الشامل وتعزيز حوكمة المؤسسات بسبب تأثيرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية. ويؤكد Masry, M على أهمية الاستقرار الاقتصادي في تحقيق الاستقرار السياسي مستندا إلى الأحداث السياسية التي وقعت في مصر التي تزامنت مع الركود في المؤشرات الاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت معدلات البطالة بنحو 13.4% عام 2013. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وتوقفت سوق الأوراق المالية المصرية عن العمل لأكثر من 39 جلسة متتالية، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة التي تكبدتها البورصة المصرية جراء الأحداث السياسية المضطربة.

وفي دراسة لـ (Al-Fawwaz, 2018) والتي تبحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار الاقتصادي في شبه الجزيرة العربية، تظهر نتائج الدراسة أن قطر والكويت والبحرين قادرة على تسريع استثماراتها الأجنبية المباشرة بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي، لكن المملكة العربية السعودية وعمان والأردن تتجه نحو الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر، وبينت الدراسة أن العوامل السياسية لها تأثير على الاستقرار الاقتصادي في شبه الجزيرة العربية، وأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتأثر بالوضع السياسي والبيئة السياسية المتغيرة.

### 3. قياس أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في دول MENA.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة تضم 21 دولة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وقد تم الاعتماد على متغير نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل ومؤشر التضخم للدلالة على الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالإضافة إلى متغيرات تفسيرية تم الاعتماد عليها في معظم الدراسات التجريبية السابقة.

#### 1.3 منهجية الدراسة.

سيتم الاعتماد على أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Data Panel من خلال تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) و نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) و نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) و سنعتمد على اختبار Hausman من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية.

#### 2.3. النموذج وبيانات الدراسة.

يوضح الجدول الأتي متغيرات الدراسة وفترة الدراسة والرمز المعبر عنه، وتبيان مصدر البيانات.

جدول 1. المتغيرات المستخدمة في الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	تبرير الاختيار	مصدر البيانات	فترة الدراسة
Y	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	Mankiw, N. G. (2001)	مؤشرات التنمية العالمية	1996 – 2017
INF	التضخم، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (سنوي %)			
UNP	البطالة، إجمالي (نسبة من إجمالي القوى العاملة) (تقدير منظمة العمل الدولية)			
GDP	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	Kaufmann, et al (2011)	مؤشرات الحوكمة العالمية	
ST	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف			
COR	مؤشر ضبط الفساد			

### 3.3. وصف متغيرات الدراسة.

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y): وهو يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشرا للنمو الاقتصادي الذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي المطورة من قبل (Lucas و Romer (1986–1990) (1988)، كما أنه يشير إلى مقدار التغير في رفاية الفرد طوال فترة الدراسة. (Barro, 1991)

معدل التضخم (INF): حيث يشكل معدل التضخم في جوهره، مؤشرا على القدرة العامة للحكومة في إدارة الاقتصاد، إذ أن الحكومة التي تنتج التضخم المرتفع هي حكومة فقدت السيطرة على إدارة الاقتصاد الكلي (Fischer, 1993)، كما يستخدمه الباحثون الاقتصاديون كمؤشر على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي. (Gerry, Lee, & Mickiewicz, 2008)

معدل البطالة (UMP): وهو يقيس درجة تحكم الحكومة في إدارة الاقتصاد، من خلال سياسات الاقتصاد الكلي، حيث أن ارتفاع حجم البطالة خاصة في أوساط الشباب له انعكاس على الوضع السياسي في البلد.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP): وهو مؤشر يقيس الأداء الاقتصادي الكلي، وتحدث التقلبات الاقتصادية عندما لا ينمو الناتج المحلي الإجمالي على نحو سلس.

مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (ST): ويقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب وهو مؤشر مركب يحوي على المتغيرات الشائعة والمتمثلة في التهديدات الإرهابية والعنف السياسي، التوترات العرقية، النزاعات المسلحة، الاضطرابات الاجتماعية، الانقلابات العسكرية، الطائفية في النطاق السياسي، التعديلات الدستورية.

مؤشر ضبط الفساد (COR): يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، فضلا عن "الاستيلاء" للدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة فهو يفسر فعالية المبادرات في مكافحة الفساد والفساد في النظام السياسي في البلد. (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2011)

### 4.3. الفترة وعينة الدراسة.

تجرى هذه الدراسة على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب تصنيف البنك الدولي وتشمل: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اليمنية، الضفة الغربية وقطاع غزة، العراق، الكويت، المغرب، المملكة العربية السعودية، تونس، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية مصر العربية، جيبوتي، عمان، قطر، لبنان، ليبيا، مالطة، إسرائيل وذلك للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2017 وقد اختيرت هذه الفترة نظرا لتوفر معطيات الدراسة طول فترة الدراسة ولجميع الدول المختارة.

### 5.3. عرض النموذج.

الصيغة الرياضية للنموذج: وفقا لتقديرات النموذج واعتمادا على معطيات 9 EViews تكون الصياغة الرياضية كالتالي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_1 INF_{it} + \beta_2 UNP_{it} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 ST_{it} + \beta_5 COR_{it} + \varepsilon_{it}$$

5.3. خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج.

أ. اختبار جذر الوحدة: **Unit Root Test**

من أجل تحديد منهجية القياس الاقتصادي يتطلب ذلك دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الاعتماد على اختبار كل LLC، Fisher-ADF، IPS لتكون النتائج وفق الجدول التالي:

جدول 2. نتائج اختبارات Fisher-ADF، IPS، LLC لاستقرارية متغيرات بانل

القرار	نوع الاختبار			المتغيرات	
	ADF – Fisher Chi-square	Im, Pesaran and Shin W-stat	*Levin, Lin & Chu t		
I(1)	365.353 (0.0000)***	-9.35652 (0.0000)***	-1.71096 (0.0435)***	I(0)	Y
	428.621 (0.0000)***	-16.6900 (0.0000)***	-6.05677 (0.0000)***	I(1)	
I(1)	168.223 (0.0000)***	-9.24256 (0.0000)***	-10.4698 (0.0000)***	I(0)	INF
	343.357 (0.0000)***	-18.9904 (0.0000)***	-15.3105 (0.0000)***	I(1)	
I(1)	46.3026 (0.2993)	-0.50476 (0.3069)	-1.48359 (0.0690)	I(0)	UNP
	120.448 (0.0000)***	-6.78724 (0.0000)***	-7.12349 (0.0000)***	I(1)	
I(1)	99.6295 (0.0000)***	-5.19320 (0.0000)***	-2.72792 (0.0032)***	I(0)	GDP
	253.210 (0.0000)***	-14.1104 (0.0000)***	-7.92385 (0.0000)***	I(1)	
I(1)	31.9801 (0.8687)	0.61060 (0.7293)	0.16465 (0.5654)	I(0)	ST
	154.983 (0.0000)***	-8.71713 (0.0000)***	-7.02741 (0.0000)***	I(1)	
I(1)	44.4343 (0.3695)	-0.29825 (0.3828)	-0.60711 (0.2719)	I(0)	COR
	186.483 (0.0000)***	-10.4876 (0.0000)***	-9.44611 (0.0000)***	I(1)	

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Eviews 9.

ملاحظة: \*\*\* و \*\* و \* تدل هذه الإشارة على دلالة إحصائية عند 1%، 5%، 10%، أما بالنسبة للقيم في الجدول تمثل الإحصائية (t-Statistic)

من خلال النتائج المبينة في الجدول (02) أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الواحد I(1) وهذا ما يسمح لنا بتطبيق منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Data Panel

جدول 3. وصف بيانات الدراسة Descriptive Statisticsm

	Y	INF	UNP	GDP	ST	COR
Mean	1.588395	6.028512	9.537996	4.132864	-0.491829	-0.184400
Median	1.560846	4.003917	9.245000	3.891509	-0.461129	-0.232918
Max	121.7795	91.49880	31.22200	123.1396	1.599426	1.567186
Min	-62.37808	-26.10000	0.140000	-62.07592	-3.180798	-1.663725
Std. Dev.	8.505268	11.23102	6.214458	8.943283	1.058178	0.742968
Skewness	5.392410	1.382843	0.780049	4.364414	-0.149343	0.121506
Kurtosis	97.78320	12.68731	3.776462	79.35269	2.330564	2.167629
Jarque-Bera	175178.2	1953.739	58.45839	113689.1	10.34414	14.47402

Prob	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.005673	0.000719
Sum	733.8383	2785.172	4406.554	1909.383	-227.2250	-85.19291
Sum Sq. Dev.	33348.55	58148.56	17803.58	36871.84	516.2001	254.4727
Obs	462	462	462	462	462	462

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج 9 Eviews.

#### جدول 4. الارتباط بين المتغيرات Pairwise Correlation

	Y	INF	UNP	GDP	ST	COR
Y	1.000000					
INF	0.058333	1.000000				
UNP	0.095409	0.083567	1.000000			
GDP	0.899521	0.056456	-0.054898	1.000000		
ST	-0.034821	-0.148970	-0.497457	0.099122	1.000000	
COR	-0.081768	-0.204053	-0.466483	0.066016	0.674282	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج 9 Eviews.

تشير القيم التي تكون أكبر من أو تساوي 0.5 إلى أن المتغيرات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بشكل إيجابي أو سلبي اعتماداً على التأثير المتغير الذي يتم النظر إليه من الجهة الأخرى.

ووفقاً لنتائج الجدول الموضحة أعلاه يتبين أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له علاقة إيجابية وهامة بنمو الناتج المحلي الإجمالي (0.89) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يظهر أن مؤشر التضخم ومعدل البطالة تأثير سلبي على الاستقرار السياسي وغياب العنف (-0.14) و(-0.49)، كما توضح نتائج التقدير أن مؤشر الفساد له تأثير سلبي على معدل التضخم (-0.20) ومعدل البطالة (-0.46) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة الدراسة.

#### جدول 5. نتائج اختبار علاقات التكامل المترامن لـ Pedroni

Pedroni Residual Cointegration Test				
Trend assumption: No deterministic trend				
Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.572235	0.9421	-2.445011	0.9928
Panel rho-Statistic	0.919670	0.8211	2.438989	0.9926
Panel PP-Statistic	-6.802724	0.0000	-4.469960	0.0000
Panel ADF-Statistic	0.065588	0.5261	0.065995	0.5263
Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	4.442760	1.0000		
Group PP-Statistic	-2.160458	0.0154		
Group ADF-Statistic	1.157893	0.8765		

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج 9 Eviews.

تشير النتائج الموضحة في الجدول (05) إلى غياب علاقات التكامل المترامن بين المتغيرات المدروسة المتفاضلة من نفس الدرجة والمتمثلة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب ومؤشر ضبط الفساد، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائية V, RHO, PP, ADF والتي تبين رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية وبالتالي عدم وجود علاقات تكامل مترامن داخل فريديات السلة (Com.AR)، كما تبين أيضاً

إحصائية المجموعة ADF، PP، RHO، عدم وجود علاقات تكامل متزامن بين فريديات السلة (Indiv.AR) المتفاضلة من الدرجة الأولى وقبول الفرضية العدمية لإحدى الإحصائيات السبعة لـ Pedroni.

ب. تقدير النموذج إما بالتأثيرات الثابتة أو بالتأثيرات العشوائية.

يتم تقدير هذا النموذج إما بنموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model)، أو نموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model)، وذلك قصد تفسير العلاقة بين المتغير التابع Y وباقي المتغيرات المستقلة وفيما يلي النتائج:

The dependent variable : GDP per growth growth (annual%); y			
Variable	Pooled Regression Model	Fixed Effect Model	Random Effect Model
Constant	-3.424274 (0.326315) ***	-2.958605 (0.565910) ***	-3.287280 (0.573377) ***
INF	-0.016918 (0.014629)	-0.005785 (0.012810)	-0.007161 (0.012651) **
UNP	0.131013 (0.030396) ***	0.020089 (0.057229)	0.062795 (0.045862) ***
GDP	0.869242 (0.018069) ***	0.902437 (0.015244) ***	0.897460 (0.015174) ***
ST	-0.181933 (0.214362)	-1.795375 (0.301057) ***	-1.350840 (0.271508)
COR	-0.993074 (0.301704) ***	1.206083 (0.628809) *	0.290409 (0.473236)
N. obs	462	462	462
R-Squared	0.837880	0.896306	0.881334
Prob. F-statistic	0.000000	0.000000	0.000000
Durbin-watson	0.665751	0.917846	0.854065

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Eviews 9.

ملاحظة: \*\*\* و \*\* و \* تدل هذه الإشارة على دلالة إحصائية عند 1%، 5%، 10%، أما بالنسبة للقيم بين قوسين فهي خطأ القيم القياسي (Std. Error)

ج. اختبار Hsiao وإحصائية Fisher لتجانس معاملات النموذج.

ويكون ذلك من خلال المقارنة بين إحصائية Fisher المحسوبة و القيمة الجدولية كما يلي:

اختبار التجانس الكلي (الثوابت والمعاملات متطابقة)

فرضية التجانس الكلي للنموذج كما يلي:

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha, \beta_i = \beta \forall i \in [1, N]$$

وذلك وفق اختبار F1 كالتالي:

$$F_1 = \frac{(SCR_{c1} - SCR)/(N - 1)(K + 1)}{SCR/[(NT - N(K + 1))]}$$

حيث يمثل كل من: (N = 21 دولة)، (K = 5 متغيرات مفسرة)، (T = 22 سنة)

يمثل  $SCR_{c1} = 5406.476$  مجموع مربعات بواقى نموذج التجانس التجميعي وهي:

و يمثل  $SCR$ : مجموع مجاميع مربعات البواقى  $SCR = \sum_{i=1}^{21} SCR$  لنموذج كل بلد على حدة، وتحسب قيمتها من خلال طريقة

المربعات الصغرى العادية OLS، وهي:  $SCR = 73,3938$

$$F_1 = \frac{(5406,476 - 73,3938)/(20) \times (6)}{73,3938/[(462 - 21(6))]} \approx 203,45$$

$$F(120, 336)_{0,05} \approx 1,27$$

نلاحظ أن القيمة المحسوبة  $F_1$  أكبر من القيمة الجدولية لفيشر، وعليه نرفض فرضية التجانس الكلي للنموذج، والمرور إلى الاختبار الثاني.

. اختبار تجانس المعاملات  $\beta_i$  و  $\beta_0$

$$H_0^2: \beta_i = \beta \forall i \in [1, N]$$

وإحصائية اختبار  $F_2$  كالتالي :

$$F_2 = \frac{(SCR_{c2} - SCR)/(N - 1)K}{SCR/[(NT - N(K + 1))]}$$

ويعمل  $SCR_{c2} = 3458.045$  : مجموع مربعات بواقي نموذج التأثيرات الثابتة وهي :  $SCR_{c2} = 3458.045$

$$F_2 = \frac{(3458.045 - 73,3938)/(20) \times (5)}{73,3938/[(462 - 21(6))]} \approx 145,85 \quad F(100, 336)_{0,05} \approx 1,29$$

بما أن القيمة المحسوبة  $F_2$  أكبر من القيمة الجدولية لفيشر، نرفض فرضية التجانس المعاملات  $\beta_i$ ، ونمر إلى الاختبار التالي.

. اختبار تجانس الثوابت  $\alpha_i$  و  $H_0^3$

فرضية تجانس الثوابت كما يلي:

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha \forall i \in [1, N]$$

وإحصائية اختبار  $F_3$  كالتالي :

$$F_3 = \frac{(SCR_{c1} - SCR_{c2})/(N - 1)}{SCR_{c2}/[(N(T - 1) - K)]}$$

$$F_3 = \frac{(5406.476 - 3458.045)/(20)}{3458.045/[(21(6)) - 5]} \approx 22,44 \quad F(20, 436)_{0,05} \approx 1,59$$

بما أن القيمة المحسوبة  $F_3$  أكبر من القيمة الجدولية لفيشر، نرفض فرضية تجانس الثوابت  $\alpha_i$  ، وبالتالي نموذج الانحدار التجميعي غير ملائم، ويتم اختيار نموذج التأثيرات الفردية الناجم عن عدم التجانس في الثوابت  $\alpha_i$ ، وعدم تجانس المعاملات  $\beta_i$  وتحديد طبيعة هذا التأثير (ثابت أو عشوائي) يكون من خلال اختبار Hausman (ABDELMALEK, 2019)

#### د. اختبار Hausman.

يبين لنا اختبار Hausman النموذج الأكثر ملائمة لتقدير النموذج ويكون ذلك بوضع فرضيتين هما:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{نموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model)} \\ H_1: \text{نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model)} \end{array} \right\}$$

وفيما يلي نتائج الاختبار

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	22.744180	5	0.0004

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج 9.Eviews.

من خلال نتائج اختبار Hausman نلاحظ أن الاختبار له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %، حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار هي (0.0004) إذن نرفض فرضية العدم  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  والتي تدل على أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة

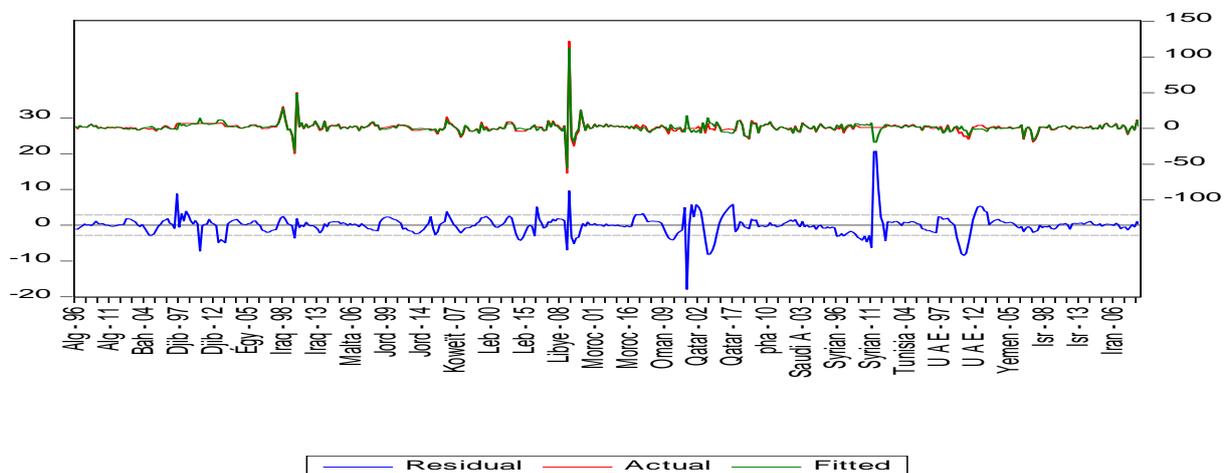
#### 4. تفسير نتائج النموذج الملائم نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model).

من خلال اختبار Hausman توصلنا إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة لهذه الدراسة و يمكن كتابة النموذج المقدر كما يلي:

$$Y = -0.005*INF + 0.020*UNP + 0.902*GDP - 1.7953*ST + 1.206*COR - 2.958$$

نلاحظ من النموذج المقدر والجدول وجود أثر سلبي لكل من معدل البطالة ومؤشر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، وأثر إيجابي لنمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة ومؤشر ضبط الفساد على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة تشير احتمال إحصائية فيشر (0.0000) أنها معنوية عند مستوى 5 % مما يدل على معنوية هذا النموذج و أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للتقدير، و يبلغ معامل التحديد  $R=0.89$  وهذا يعني أن متغيرات الدراسة تفسر 89 % من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في البلدان عينة الدراسة و يجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم في نماذج Panel و ذلك لأن معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج لآخر و يشير الشكل التالي إلى صلاحية و استقرار النموذج المقدر و ذلك لتطابق القيم الحالية و القيم المقدرة أي وجود مجال صغير للأخطاء العشوائية.

شكل 1. التمثيل البياني للقيم الحالية و القيم المقدرة



جدول 6. نتائج اختبار علاقات التكامل المترامن لـ Pedroni

N°	X	Effect	N°	X	Effect
1	Algérie	-0.337303	12	Oman	0.660208
2	Bahreïn	-2.128184	13	Qatar	-5.200263
3	Djibouti	5.887952	14	West Bank and Gaza	-2.659318
4	Égypte	0.488536	15	Saudi Arabia	0.128532
5	Iraq	-1.535737	16	Syrian Arab Republic	3.966904
6	Malta	3.553892	17	Tunisia	1.896863
7	Jordanie	-1.124680	18	United Arab Emirates	-2.270313
8	Koweït	-0.869798	19	Yemen, Rep.	-1.950728
9	Lebanon	-1.129907	20	Israel	-2.319963
10	Libye	2.470999	21	Iran	0.913021
11	Morocco	1.559287			

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج 9 Eviews.

يبين الجدول (06) معاملات التأثيرات الثابتة لكل دولة ونلاحظ أن التأثير الثابت يتغير من دولة لأخرى حيث بلغت قيمته (1.55) في المغرب و هي قيمة موجبة تدل على وجود تأثير ثابت موجب لهذا البلد على الأثر الكلي المقدر في العينة ككل و بلغت قيمة الأثر الثابت للجزائر (0.33 -) و هي قيمة سالبة تدل على وجود تأثير سلبي ثابت للجزائر على الأثر المقدر في العينة ككل. بعد التأكد من صلاحية النموذج يمكن قراءة النتائج المتحصل عليها كما يلي:

يتضح من خلال نتائج الجدول (Fixed Effect Model)، وجود أثر سالب وغير معنوي لمعدل التضخم على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه إذا زاد معدل التضخم بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ 0.005% وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية وكذلك دراسة (Barro R. J., Fischer S., 1983) (Gylfason & Herbertsson, 2001) (1995) وتكشف نتائج التقدير إلى وجود أثر موجب وغير معنوي لمعدل البطالة على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذه النتيجة إن كانت مقبولة إحصائيا إلا أنها قد أثارت جدلا واسعا بين الأدباء الاقتصاديين، فقد أظهرت بعض النتائج التجريبية إلى التأثير الإيجابي للبطالة على معدل النمو الاقتصادي ونذكر على سبيل المثال دراسة (Ademola & Badiru, 2016) حيث تعتبر البطالة مشكلة خطيرة تواجهها أغلب الدول النامية لما ينتج عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية (khrais & Al-Wadi, 2016)، وقد أشار تقرير البنك الدولي عام 2015 على أن هناك "أزمة وظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" نظرا للصعوبات التي تواجهها في خلق الوظائف وتشجيع روح الابتكار وزيادة الأعمال، وزيادة إنتاجية الوظائف، والربط بين الأفراد وفرص العمل - وخاصة النساء والشباب (تووز، 2015)، كما يعكس ارتفاع معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حد كبير العجز في معدل النمو فإذا كانت الصين تحقق نموا بنسبة 10 في المائة على مدى عشر سنوات وتواجه معدلات بطالة تصل إلى 5 في المائة فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الصورة المعكوسة لذلك إذ تنمو بمعدلات تصل إلى 5 في المائة بينما معدلات من البطالة تزيد على 10 في المائة، ويشكل غياب النمو القوي عائقا أمام التوظيف في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (FREUND, 2012)

أما فيما يخص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر موجب ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، حيث إذا زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% سيزيد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ 0.90%، ويعتبر نمو الناتج مؤشرا هاما للاستقرار الاقتصادي (Mankiw, 2001) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Mallik & Chowdhury, 2001) كما كشفت نتائج التقدير عن وجود أثر سالب ومعنوي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف عند مستوى معنوية 1%، حيث كلما انخفض مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ

0.63%، وتعتبر هذه النتيجة صحيحة حيث أن متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف له قيم سالبة مما يعني أنه يعبر عن عدم الاستقرار السياسي لعينة الدراسة، وهذا ما توصل إليه (Barro .. J., 1990) و (Alesina & Perotti, 1996)، وتوصل كل من (Devereux & Wen, 1995) بأن الوضع السياسي غير المستقر يؤثر سلباً على الاقتصاد. أما بالنسبة لمؤشر ضبط الفساد فإنه يظهر أثر موجب ومعنوي، حيث كلما زاد مؤشر ضبط الفساد بـ 1% سيؤدي ذلك إلى ارتفاع في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.206%. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Thach, Duong, & Oanh, 2017)، ودراسة (Marakbi, Turcu, & Villieu, 2019).

## 5. الخاتمة.

لقد سمحت لنا هذه الورقة البحثية بدراسة أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) باستخدام بيانات بانل للفترة بين 1996-2017، بينت نتائج الدراسة أن لكل من نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم والبطالة تأثير كبير وقوي على النمو الاقتصادي. ويظهر أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي شرط أساسي وضروري لتحقيق النمو الاقتصادي في دول الـ MENA، حيث يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي المتمثل في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى خفض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما ينعكس ذلك سلباً على الأداء الاقتصادي الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أكدت أغلب الأدبيات والدراسات التجريبية عن التأثير الكبير لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي فهو يخلق حالة عدم اليقين بشأن الوضع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية ويساهم في الركود الاقتصادي ويعطل النشاط الإنتاجي وهو ما ينطبق على دول الـ MENA التي عانت من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، لذا ينبغي على أصحاب القرار السياسي إعطاء أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي وإرساء مؤسسات سياسية ديمقراطية قوية تحقق الأمن والاستقرار السياسي وغياب العنف والسيطرة على الفساد وسيادة القانون، فهذه العوامل تلعب دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

## المراجع والاحالات.

- Abdelkader, H. E. (2015). Political instability, uncertainty, democracy, and economic growth in Egypt. *In Economic Research Forum Working Papers (No. 953)*.
- ABDELMALEK, H. (2019). Measuring the impact of the marketing mix on export marketing opportunities for a sample of countries in the period 2007-2017. *Economic Researcher Review*, 7(2), 210-230.
- Ademola, A., & Badiru, A. (2016). The impact of unemployment and inflation on economic growth in Nigeria (1981-2014). *International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research*, 9(1).
- Alesina, A., & Perotti, R. (1996). Income Distribution, Political Instability, and Investment. *European Economic Review Vol. 40*, 1203- 1228.
- Al-Fawwaz, A. A. (2018). Foreign Direct Investment and Economic Stability: The case of Arab Peninsula. *Advances in Social Sciences Research Journal*, 5(8), <http://dx.doi.org/10.14738/assrj.58.4997>.
- Barro, .. J. (1990). Government Spending in a Simple Model of Exogenous Growth. *Journal of Political Economy*. Vol. 98, 103-125.
- Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. *The quarterly journal of economics*, 106(2), 407-443.
- Barro, R. J. (1995). Inflation and Economic Growth. *NBER Working Paper Series, No. 5326, National Bureau of Economic Research*, <http://dx.doi.org/10.3386/w5326>.

Berthélemy, J. C., Kauffmann, C., Renard, L., & Wegner, L. (2002). Political instability, political regimes and economic performance in African countries. *unpublished paper prepared for African Development Bank, African Economic Outlook* .

Carmignani, F. (2003). Political instability, uncertainty and economics. . *Journal of Economic Surveys*, 17(1) , 1-54.

Fischer, S. (1983). Inflation and Growth. *NBER Working Paper Series, No: 1235, National Bureau of Economic Research* , <http://dx.doi.org/10.3386/w1235>.

Fischer, S. (1993). The role of macroeconomic factors in growth. *Journal of monetary economics*, 32(3) , 485-512.

FREUND, C. (2012). Why jobless? The growth pattern. *world bank* , <http://blogs.worldbank.org/arabvoices/why-jobless-growth-pattern> .

Gerry, C., Lee, J., & Mickiewicz, T. (2008). Macroeconomic stability, Governance and Growth: Empirical Lessons from the post-communist transition.

Gylfason, T., & Herbertsson, T. T. (2001). Does inflation matter for growth? *Japan and the world economy*, 13(4) , 405-428 , [http://dx.doi.org/10.1016/S0922-1425\(01\)00073-1](http://dx.doi.org/10.1016/S0922-1425(01)00073-1).

huihi. (45). jikji. iioio .

Jaouadi, S., Arfaoui, L., & Ziedi, A. (2013). Political instability and growth: case of the developing countries. *International Journal of Social Science Research*, 2(1) , 19-28.

Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. *Hague Journal on the Rule of Law*, 3(2) , 220-246.

Khan, S. U., & Saqib, O. F. (2011). Political instability and inflation in Pakistan. *Journal of Asian economics*, 22(6) , 540-549, <https://doi.org/10.1016/j.asieco.2011.08.006> .

khrais, I., & Al-Wadi, M. (2016). Economic Growth and Unemployment Relationship: An Empirical Study for MENA Countries. *International Journal of Managerial Studies and Research*, 4(12) , <http://dx.doi.org/10.20431/2349-0349.0412009> .

Mallik, G., & Chowdhury, A. (2001). Inflation and economic growth: evidence from four south Asian countries. *Asia-Pacific Development Journal*, 8(1) , 123-135.

Mankiw, N. G. (2001). US monetary policy during the 1990s (No. w8471). *National Bureau of Economic Research* .

Masry, M. (2015). The role of political stability in achieving economic development. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 6(16). .

Mondiale, B. (2019). Moyen-Orient & Afrique du Nord - Vue d'ensemble. . <https://www.banquemondiale.org/fr/region/mena/overview> .

Thach, N. N., Duong, M. B., & Oanh, T. T. (2017). Effects of corruption on economic growth-empirical study of Asia countries . *Imperial Journal of Interdisciplinary Research*, 7(3) , 791.